المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : متطلبات الإنشاء، المعوقات والحلول.

الدكتور محمد الهادي ضيف الله
جامعة الوادي – الجزائر
difmh2008@hotmail.fr

الدكتور هشام لبزة
جامعة الوادي – الجزائر
hichamlebza@gmail.com

small and medium-sized enterprises: Creation requirements, obstacles and solutions.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى توفير العناصر الأساسية التي يمكن أن تساعد على فهم وواقع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في الاقتصاد الوطني، والذي تحول إلى إقتصاد السوق منذ 1990، كما يهدف هذا البحث إلى محاولة إظهار مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث خلق فرص العمل والرفع من القيمة المضافة، وكذلك إلى الصعوبات والمشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، وهذا من خلال ضبط الخصائص القانونية والوظيفة التنظيمية والمعايير المعتمدة في التصنيف، فمن الضروري تحليل واقع البيئة الاجتماعية والإقتصادية، والتي تحدد خصائص رجال الأعمال بشكل وثيق، وكذلك الحواجز التي تحول دون تنمية فعالة؛ والتي نحاول تشخيصها من أجل إقتراح بعض الحلول التي قد تساهم في تقوية إقتصاديات المؤسسات الصناعية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متطلبات، معوقات وحلول.

Abstract:

This article aims to provide the essential elements that can help to understand the position of small and medium-sized enterprises in the national economy, which is shifting to a market economy since 1990, and an attempt to show the contribution of these small companies in terms of job creation and added value. It also analyzes particularly the realities of socio-economic environment in which our entrepreneurs are growing, and to identify closely their characteristics and the obstacles facing to their effective development. We will then list the various aid programs and measures dedicated to the development of SME, their balance sheets and their limits, and finally appropriate suggestions that allow industrial economies to advance.

Keywords:SME, ratingandrequirements, constraints andsolutions..

تمهيد:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا حيويا من اقتصاد أي دولة، وبالرغم من الدور التنافسي للمؤسسات الكبيرة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت من أهم مصادر الدخل القومي ومن أكثر القطاعات استيعابا للأيدي العاملة، ولقد سعت الجزائر كباقي الدول بشكل دائم منذ استقلالها إلى يومنا هذا إلى تحقيق التنمية داخل البلاد من خلال توفير مناصب العمل لكل الفئات. وذلك لن يتحقق إلا بزيادة تكوين المنشات التي يمكن أن تحتوي هذه العمالة ولعل أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أهم أنواع المؤسسات التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها الوطنية.

فبدءا من سنة 1999 انتهجت الجزائر برنامجا حديثا في مجال العمل والاستثمار المدعم للفئات البطالة بدءا بتأسيس وكالة تدعيم الشباب وإنتهاءا ببرنامج دعم الشغل المأجور والذي حققت من خلاله الحكومة الجزائرية نتائج إيجابية فيما يخص توفير مناصب العمل وتقليل نسب البطالة، وكذا زيادة معترة في نسب تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل البلاد ، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة النمو والتنمية الاجتماعية داخل الدولة.

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لقد مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل، ليصبح أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن، وذلك بالنظر لمزاياها وخصائصها، كتوفيرها لمناصب الشغل والمساهمة الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة، ومستوى الصادرات.... .

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الواقع لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لعدة اعتبارات من بينها عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج التي تميز الاقتصاد الدولي، فقد يصنف استثمارا ما في الجزائر على انه كبيرفي حين يصنف صغيرا في اليابان، ومن جهة أخرى التفاوت في القطاعات الاقتصادية فما يعتبر مشروع صغير في قطاع ما قد يكون كبيرا في قطاع آخر بالإضافة إلى تعدد المعايير التي يمكن الاعتماد عليها للتعريف ونسبيتها.

أ.معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قد أظهرت الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين من تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات [1]، وللوصول إلى تعريف مشترك نسبيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك مجموعة من المعايير التي قد تساعد في ذلك منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي، وأهم هذه المعايير ما يلي:

1- المعايير الكمية: حسب هذه المعايير تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفرو قات بينها مثل:

- معيار العمالة.
- معيار رأس المال.
- معيار معامل رأس المال.
- معيار رقم الأعمال.

2- المعايير النوعية: وفق المعايير النوعية تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أسس موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل:

- معيار المسؤولية.
- معيار الملكية
- المعيار القانوني
- معيار محلية النشاط.

بالإضافة إلى هذه المعايير هناك معايير أخرى مثل المستوى التكنولوجي المستعمل، نصيبها من السوق...الخ.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم متطلبات إنشائها: [2]

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والمزايا تساعد الكثير من الأفراد داخل الدولة الواحدة في عملية إنشاء هذا النوع من المنشأت وهذا لما تتمتع به من سهولة في التأسيس وكذا عدم الحاجة الى مقدار كبير من رؤوس الاموال عند إنشاءها.

أ.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [3]:

تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص والسمات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- يغلب على أنشطتها الطابع الفردي في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة المؤسسات الصغيرة وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن التخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق و المالية.
- تواضع جودة الإنتاج عند المقاربة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات. [4]

ب. أهم متطلبات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تبني ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يصبح منهجا و إستراتيجية لابد منها، لذلك إدراكا للدور المتميز والنوعي للصناعات ذات الحجم الصغير فقد إهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات وبرامج السياسات المساندة والتي تهدف إلى خلق بيئة إستثمار مشجعة فيمكن من خلال الخصائص الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع أهم متطلبات إنشائها في المخطط التالي:

الشكل رقم: (01) يوضح أهم متطلبات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

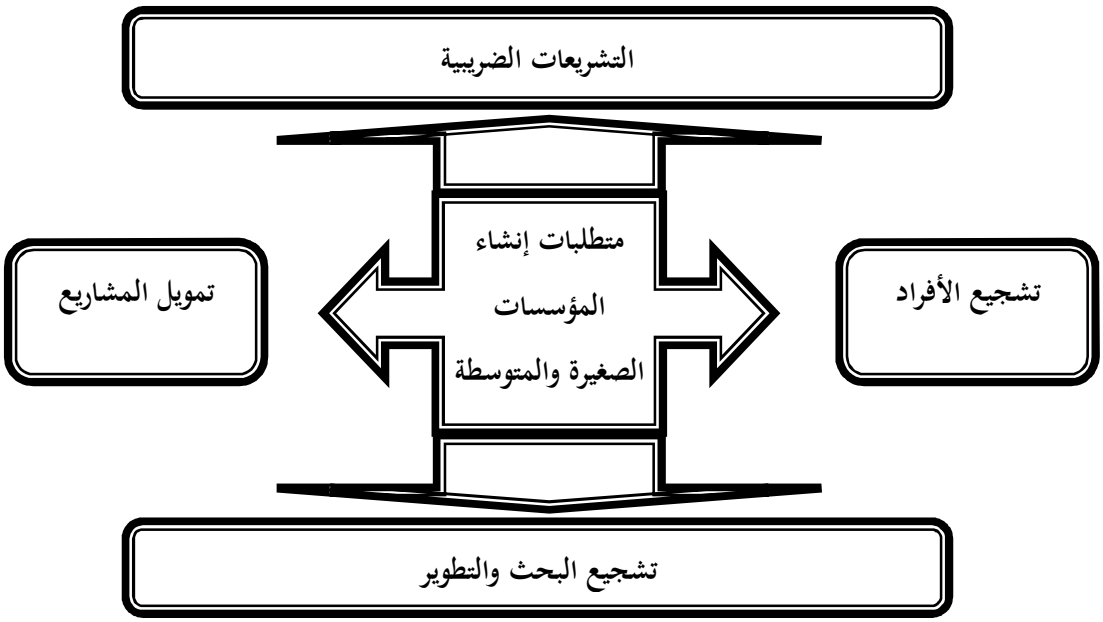

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل في الجزائر سوف يتم التطرق لأهمها في ما يلي:

1- قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية مشكلات تتعلق بتخلف المعرفة الفنية و الإدارية، حيث يضطلع شخص واحد غالبا وهو مدير المؤسسة بمسؤولية المهام الإنتاجية بالكامل مثل الإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص وينبغي ملاحظة أن الشخص الواحد أو صاحب المصنع الصغير لا يمكنه أن يكون على دراية تامة أو علم كاف بكل هذه المسؤوليات، فقد يكون على دراية لمشكلات الإنتاج التسويق أو التمويل فقط [5].

بالإضافة لانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي للمديرين وقد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المديرين (76٪ من المديرين) لا يحملون مؤهلات دراسية جامعية، ولم يحضروا برامج تدريبية ومن المعروف أن الإدارة (علم وفن وليس فن فقط) [6].

2- ندرة العمالة المدربة: وتنقسم هذه المشكلة إلى قسمين:

- نقص العمالة المدربة وعدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر بشكل واضح على أداءها والتي تتسم بكثافة استخدامها لعنصر العمل، بما يضطر للمؤسسة القيام بمهام التدريب والتعلم داخلها وهو ما يمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة.

- سرعة دوران العمالة وعدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة والعمال، لما يترتب عليها من التزامات مادية مرتفعة على طرفي العلاقة [7] وهكذا فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم أثناء العمل فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [8].

3- مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف، إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل، لاسيما القروض، لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين وغيرها من مصاريف الاستغلال المعروفة، لهذا تؤثر مشاكل

التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع سعر الفائدة.

- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض.

- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين.

- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها [9].

4- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية: تلعب التحفيزات الضريبية و الجمركية دورا هاما في تنمية و توطين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

- **التحفيزات الضريبية:** إن الأعباء الضريبية التي يتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي [10].

- **التعريفة الجمركية:** فغالبا ما تكون الرسوم الجمركية في صالح الصناعات الحضرية الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الرسوم أقل ما تكون على السلع الرأسمالية الثقيلة ثم ترتفع تدريجيا بدءا بفئات السلع الوسيطة ثم السلع المعمرة، مع ملاحظة أن العديد من السلع المصنفة سلعا وسيطة أو سلعا استهلاكية في مفهوم التعريفة الجمركية تعتبر سلعا رأسمالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة [11].

5- مشاكل التسويق والتصدير: صعوبة تسويق المنتجات والخدمات ودخول السوق، حيث تواجه هذه المؤسسات عدد من الصعوبات المتعلقة بالتسويق مثل:

- قصور قنوات و شبكات التسويق المحلية.

- نقص المعلومات عن الأسواق الداخلية والخارجية.

- عدم كفاية الموارد لتوظيف المتخصصين في التسويق.

- ضعف علاقات التشابك بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة والأجنبية.
- ضعف القدرة على الاستثمار في مجال بحوث التسويق والإنفاق على الدعاية التسويقية [12].

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة ومعقدة للغاية في مجال التصدير، وذلك لأن الأوضاع التمويلية، فضلا عن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير، كما أن السياسات التجارية السائدة في معظم البلدان النامية لا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وذلك إما لتعقد الإجراءات الخاصة بالتصدير وتعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها مسبقا، أو لعدم دراية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات أسواق التصدير من الأذواق والجودة، أو لعجز أصحاب هذه المؤسسات عن الحصول على الائتمان اللازم للقيام بالتصدير وبالتالي عجزهم عن الاستفادة من المزايا التي يحصل عليها المصدرون [13].

6- شدة المنافسة: بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض من ناحية والمنافسة بينها و بين المؤسسات الكبيرة الحجم من ناحية أخرى، ثم المنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية وبين الشركات الأجنبية من ناحية ثالثة [14].

7- إشكالية العقار الصناعي: خاصة في الجزائر حيث يسود ميدان العقار تعقيدا من حيث التسيير والاستغلال غير العقلاني وغير الرشيد للمساحات الموجودة، حيث تشهد معظم المناطق الصناعية مشاكل بسبب: نظام التسيير المطبق، عدم استقرار المسيرين، الطابع الإداري لمؤسسات التسيير، نقص الإمكانات المالية، بالإضافة إلى خلافات حول أسعار التنازل عن هذه الأراضي وتنظيم سندات الملكية، وتواجه مناطق النشاط نفس مشاكل المناطق الصناعية، حيث تم إنشاء معظمها بقرار محلي (ولائي، بلدي) دون تزويدها في أغلب الحالات بجهاز تسيير بالإضافة إلى ضعف تهيئة هذه المناطق [15].

8- مشكلة النقد الأجنبي: غالبا ما تحدد الحكومات في بلاد العالم الثالث سعرا مرتفعا للنقد الأجنبي، ولكنها تمنح المؤسسات الكبيرة أسعارا متميزة، وتحرم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نفس المزايا، لأنها لا تكون مؤهلة للحصول على النقد بالأسعار المتميزة أو تجهل وجودها، وعلى أية حال فالمؤسسات الكبيرة عادة ما تستورد معدات أكثر نسبيا، ومن ثم تحقق لها منافع أكبر مما تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [16].

ثالثا: أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم حلول المعوقات:

1- أساليب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح نهجا وإستراتيجية لابد منها إدراكا للدور المتميز لهذه المؤسسات فقد اهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات والبرامج والسياسات المساندة والتي تهدف جميعها إلى خلق بيئة استثمار مشجعة ومنها:

أ- في مجال التمويل: تعد إشكالية التمويل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا ينبغي تنمية القدرات والسياسات المصرفية لصالح هذه المؤسسات ويتمثل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض [17].

ب- إقامة الدورات التدريبية المتخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن مالكي هذه المؤسسات في غالب الأحيان ليست لهم خلفية علمية تساعد على إحداث التوازن بين وظائف المؤسسة (الإنتاج، التسويق، الأفراد، المالية)، لذا فإن مثل هذه الدورات تساعد على خلق نوع من القدرة على التعامل مع الأحداث ومواجهتها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تلعب هذه الدورات التدريبية عملية إقناعية بمدى أهمية التنسيق والعمل الجماعي والاهتمام بالإبداع والأسواق الخارجية.

ج- إيجاد قنوات تنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة: إن وجود المؤسسات الكبيرة في الأسواق لا يمثل خطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل بالعكس إن وجود مثل هذه المؤسسات يساعد على خلق مؤسسات إضافية في حالة ما إذا كان هناك تنسيق، فمن المهم أن يلعب القطاع الحكومي دوره في تعريف حاجيات المؤسسات الكبيرة من السلع الوسيطية وتوجيهها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوغل في الأسواق الخارجية: يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير على السوق الذي تعمل فيه ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية عدد عملائها ومن الأساليب المعتمدة للتغلب على صعوبة منافسة المؤسسات الكبيرة التركيز على شريحة محدودة في السوق، وتوجيه الموارد المتاحة لهذه الشريحة أفضل من توجيهها إلى السوق بأكمله في حين يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا صورة مصغرة من المؤسسات الكبيرة وأي إستراتيجية ملائمة للمؤسسات الكبيرة يمكن تطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي إمكانية التوسع أو التنويع والتكثيف...الخ من الاستراتيجيات المختلفة وهذا ما أكدته تجارب بعض المؤسسات الصغيرة، فمثلا في 1954 كان هناك مشروع

بيع الهامبرجر في شوارع كاليفورنيا وبعد 48 سنة أصبح هناك 24000 مطعم يحمل علامة ماكدونالد في 116 دولة، لذا فإن المشروع الصغير تحول إلى إمبراطورية اقتصادية.

إن تحول مفهوم السوق من مكان للبيع والشراء إلى مفهوم فضاء السوق من خلال استخدام الإنترنت كوسيلة هامة للبيع والشراء بين المؤسسات والزبائن في مختلف الدول، سيسهل عملية إدراك حاجات الأسواق الخارجية لكن يبقى للقطاع الحكومي دور مهم في دفع هذه الإستراتيجية من خلال برنامج وطني يقوم بالترويج لهذه الصناعات الوطنية في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الدعم التقني والإداري لها في حالة التوغل في الأسواق الخارجية [18].

ه- الأخذ بفكرة الحاضنات: وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل، وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال، والتي يمكن تعريفها بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها، وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة منه. [19]

2- أهم الحلول المقترحة لمعالجة معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- إحداث جهة عامة يناط بها مسؤولية دعم وتنمية هذه المشاريع ومن ثم الإشراف على أنشطتها بما يخدم إتاحة الفرص المناسبة لتكوين أكبر عدد منها، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها

ب- صياغة نظام تمويل لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أنظمة الإقراض لديها، بما يتناسب مع معتقداتنا وديننا االحنيفوفي الوقت ذاته العمل على إيجاد الكادر القادر على إجراء الدراسات الدقيقة للجدوى والتحليل المالي لميزانية هذه المشاريع .

ت- استبدال جميع التشريعات النافذة ذات الصفة البيروقراطية التي تعرقل إجراءات الترخيص لإنشاء هذه المشاريع بتشريعات أخرى متطورة تساعد في تشجيع المواطنين على الاستثمار في هذه المشاريع مهما كان حجم مدخراتهم، على أن يشارك ممثلو غرف التجارة والصناعة في صياغة هذه التشريعات .

ث- تشجيع إحداث المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورعايتها وتقديم الدعم اللازم لها ومساعدتها في حل مشكلاتها وتزويدها بحاجاتها من المعلومات والخبرات والاستشارات، على أن يسبق ذلك إيجاد سبل التواصل بين غرف التجارة والصناعة من جهة وبين الصناعيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى .

ج- تعزيز ثقافة الريادة والإقدام على العمل، بما في ذلك تطوير وتطبيق برامج تعليم المبادرة والريادة في المدارس، والكليات والجامعات لتشجيع وغرس ثقافة المبادرة والريادة بين الشباب. وبالذات أولئك الراغبين في استكشاف فرص عمل بدلاً من البحث عن عمل في القطاع العام .

ح- إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية وقوانين العمل التي أثقلت كاهل المواطن، بحيث تسهل الطريق أمامه لفتح أو إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة صغيرة الحجم، بما في ذلك استحداث الصناعات الصغرى والمتوسطة.

خ- إلغاء أو تخفيض الضرائب على المشاريع التي يؤسسها الشباب ، وتخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والأدوات التي تستورد من الخارج لإقامة وتسّيير هذه المشروعات .

تسهيل العمليات المصرفية للشباب من إيداع وائتمان وادخار واستثمار، وقروض وسلف، وتحويلات دولية لاستيراد مواد ومعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

د- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاتجاه للتصدير عن طريق:

- منح مزايا تفضيلية من قبل الدولة للمشاريع التي تقوم بالتصدير، سواء من الناحية التمويلية أو التسويقية .
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الاشتراك في المعارض بالخارج .

ذ- إنشاء هيئة متابعة ومراقبة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يكون لديها قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كل ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأخذ على عاتقها مسؤولية المراقبة لهذه المشاريع

3- أهم توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح جملة من التوصيات التي نرى لها ضرورة من أجل تحسين الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1. زيادة اللامركزية في اتخاذ القرار المتعلق بالدعم المالي والتأهيل بهدف الرقي بتنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وأننا على مشارف سنة 2020 تاريخ البدء الفعلي للعمل بمنطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.
2. تحسين المناخ المالي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل، فالمشاريع الخطرة والتي تعتمد على درجة عالية من التكنولوجيا يتم تمويلها من خلال المؤسسات المتخصصة والتي تراعي المخاطرة، كشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل التأجيري، أما المشاريع ذات المخاطرة المنخفضة فتمول عن طريق المصارف.
3. نشر ثقافة المقاولة لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية، هذه الفئة غالبا ما لا تمتلك رؤوس الأموال الكافية لإنشاء المشاريع الاستثمارية، ومن ثم فعلى الدولة ترشيد سبل دعمها المالي من أجل الاستفادة من الأفكار الجديدة وزيادة مصادر تحقيق التنمية.
4. إنشاء المراكز الحكومية الأكثر تخصصا في دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال محاكاة التجارب الناجحة في هذا المجال، كتجربة الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا وفرنسا.

الاحالات والمراجع:

[1]- جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، **منشأة الأعمال الصغيرة**، الدار الدولية للنشر و التوزيع: القاهرة، 1998، ص. 109.

[2]حسن عبد الكريم سلوم، خديجة جمعة الزويتي، دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم عملية الخصخصة في البلدان العربية**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي: 17- 18- أفريل 2006، جامعة الشلف ، الجزائر: ص: 14.

[3]*Bon Véronique, « **Engagement social et visions partenariales de la moyenne entreprise** »,Management & Avenir, 2007/1 n° 11, p. 204. DOI : 10.3917/mav.011.0203*

[4]*Chalus-Sauvannet Marie-Christine, « **Risques inhérents aux insuffisances de veille commerciale dans les projets decréation d'entreprise - Étude de 15 cas de création d'entreprise de petite dimension** », Market Management, 2007/3 Vol. 7, p. 08. DOI : 10.3917/mama.043.0004*

[5]- صفوة عبد السلم عوض الله، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع و التنمية**، دار النهضة العربية : القاهرة، 1993، ص. 68.

[6] - صلاح الدين عبد الباقي، مرجع سابق، ص. 112.

[7]- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص. 33.

[8]- صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص. 67.

[9]- جبار محفوظ، **المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999- 2001**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05 ،جامعة بسكرة، 2003، ص. 217.

[10]-سعدان شبايكي، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، جامعة بسكرة، 2007، ص191.

[11]- صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص. 69.

[12]- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص. 30.

[13]- صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص. 70.

[14]- علي السلمي، مرجع سابق، ص. ص. 32، 33.

[15]- يوسف فريشي، مرجع سابق، ص. 86.

[16]- جالين سبنسر هل، ترجمة صليب بطرس، مرجع سابق، ص. 117.

[17] - يوسف فريشي، مرجع سابق، ص. 59.

[18]- نذير عبد الرزاق، قراوي أحمد الصغير، **إعادة منهج التفكير لدى مالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول حركية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الابتكارات- تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتكوين، يومي 12- 13 أفريل، جامعة بسكرة، 2004، ص. ص. 74،75.

[19] - نبيل جواد، مرجع سابق، ص. 115.